

استمارة المشاركة

الاسم: عبد الله

اللقب: بغزوز

الرتبة العلمية: طالب في السنة الثانية دكتوراه LMD تخصص علوم مالية جامعة يحي فارس-المدينة-

الوظيفة: أستاذ مؤقت

مكان العمل: جامعة لونيسي علي - البلدة 02 - كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

الشهادة المحضرة: "دكتوراه LMD علوم مالية"

الهاتف: 0557052246

البريد الالكتروني: **Abdebagh@gmail.com**

الاسم: سفيان

اللقب: بن قديدح

الرتبة العلمية: طالب في السنة الثانية دكتوراه العلوم بجامعة الجزائر 03

الوظيفة: أستاذ مؤقت

مكان العمل: جامعة لونيسي علي - البلدة 02 - كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

الهاتف: 0551800530

البريد الالكتروني: **soufyben1@gmail.com**

عنوان المداخلة: البنوك الاسلامية وموقعها من الأسواق المالية في الدول الاسلامية (دراسة تجربة ماليزيا)

محور المداخلة: مدى مساهمة البنوك الاسلامية في الصناعة المصرفية

=====

ملخص: تهدف هذه الدراسة إلى تبيان الدور الذي تلعبه البنوك الإسلامية في تطوير الأسواق المالية للدول الإسلامية، وما تساهم به من خلال أدواتها المالية المتنوعة في التمويل المالي لمختلف الاستثمارات في تلك الدول، وهذا بدون الإخلال بمبادئ الشريعة الإسلامية من خلال اجتهادات المختصين في الاقتصاد الإسلامي الذين يبينون مدى تطابق المعاملات المالية المعاصرة التي تتبناها هذه البنوك الإسلامية مع مبادئ الاقتصاد الإسلامي وشرعية تعاملاتها في الأسواق المالية، وفي الأخير تعرض هذه الدراسة نموذج للدولة الماليزية في هذا المجال.

Résumé

Cette étude vise à mettre en lumière le rôle des banques de tendance islamique dans le développement de marchés financiers du monde musulman et ce, à travers de multiples outils visant l'approvisionnement financiers d'investissements en conformant aux valeurs de la chariaa islamique à travers les participations d'experts de l'économie islamique qui montrent la compatibilité d'échanges financiers modernes de banques islamique avec les principes de l'économie islamique et la légitimité de banques aux marchés financiers. En somme cette étude représente l'expérience de la malysie dans ce domaine.

مقدمة

لقد أصبحت المنافسة العالمية بين المؤسسات المالية والبنكية واقعا لا يمكن تجاهله في ظل ترسيخ العولمة يوما بعد يوم، حيث شهد قطاع الخدمات المالية البنكية أهمية متزايدة في اقتصاديات الدول النامية والإسلامية على حد سواء، حتى أوائل الثمانينات كان عدد البنوك الإسلامية محدوداً للغاية، وكانت الفكرة وقتها تواجه معارضة شديدة من جانب العديد من الاقتصاديين، الذين استفزتهم وقتها فكرة ما سمي بـ "شركات توظيف الأموال" التي انتشرت خصوصاً في مصر بشكل لافت للنظر، واستغلت الوازع الديني لدى شريحة كبيرة من الراغبين في عدم التعامل مع البنوك التقليدية، أو ما يسمى بالربوية، ونجحت هذه الشركات في جمع إيداعات خيالية من المودعين، في وقت فشلت فيه البنوك التقليدية الضخمة.

حيث بدأت فكرة المنتجات المالية الإسلامية تحتل حيزاً مهماً في إطار المؤسسات الإقليمية والعالمية، وهنالك الآن منافسة كبيرة من اجل اكتساب حصة معتبرة في سوق واعد ومرشح للتصاعد على مدى السنوات القليلة المقبلة، خصوصاً إذا أخذنا بعين الاعتبار أعداد المسلمين في العالم التي تتجاوز 1.5 مليار نسمة، وتزايد أعداد الذين لا يرغبون سوى التعامل وفقاً للشريعة الإسلامية. ولم يعد الأمر يقتصر على بنوك ومؤسسات محلية فحسب، بل امتد الأمر إلى بنوك عالمية مثل «هتش أس بي سي» و «سي تي بانك» و «باركليز»، و «يو بي اس»، وهذا الأخير أصبح يدير أصولاً عقارية بالنيابة عن مستثمرين إسلاميين في منطقة «الطرفالأغر» في العاصمة البريطانية لندن. كما أن وجود جالية إسلامية كبيرة في أوروبا يتجاوز عددها 25 مليون شخص ويتركزون في دول مثل فرنسا وألمانيا وبريطانيا بات يمثل سوقاً محتملة ومرجحة للعديد من المؤسسات المالية الإقليمية والدولية، كما تعدّ ماليزيا الدولة الإسلامية الرائدة في هذا المجال ولها تجربة كبيرة في البنوك الإسلامية ولها استثمارات ضخمة تمتاز بها سوقها المالية الإسلامية.

لذلك قمنا بطرح الإشكالية التالية: ماهو وضع البنوك الإسلامية؟ وما موقعها من الأسواق المالية للدول الإسلامية؟

وللإجابة عن هذه الإشكالية قمنا بتقسيم الدراسة إلى النقاط التالية:

أولاً: ماهية البنوك الإسلامية؛

ثانياً: الأسواق المالية من وجهة نظر الاقتصاد الإسلامي؛

ثالثاً: إسهامات البنوك الإسلامية في تفعيل الأسواق المالية؛

رابعاً: عرض التجربة الماليزية في البنوك والأسواق المالية الإسلامي.

أولاً: ماهية البنوك الإسلامية:

جاءت نشأة المصارف الإسلامية لتلبية لرغبة المجتمعات الإسلامية في إيجاد صيغة للتعامل المصرفي بعيدا عن شبهة الربا وبدون استخدام سعر الفائدة. وقد جاءت أول محاولة لإنشاء مصرف إسلامي عام 1963 حيث تم إنشاء ما يسمى بنوك الادخار المحلية والتي أقيمت بمدينة ميت غمر - بجمهورية مصر العربية والتي أسسها د. أحمد النجار - رئيس الإتحاد الدولي للبنوك الإسلامية الأسبق، ومنذ ذلك الوقت وهي في تطور حيث بلغ عدد المصارف الإسلامية طبقاً لإحصائية المجلس العام للبنوك الإسلامية في سبتمبر 2003، 267 مصرف بحجم أعمال يزيد عن 250 مليار دولار وفي سنة 2013، بلغت 700 مصرف تعمل على 60 دولة هذه الأرقام توحى بالدور الكبير الذي تلعبه هذه البنوك على الساحة الدولية.

قبل التطرق إلى دور البنوك الإسلامية في الأسواق المالية وجب علينا أولاً أن نعرف البنوك الإسلامية ونذكر خصائصها وكذا أهدافها

1 تعريف البنوك الإسلامية :

تعددت التعاريف الخاصة بالبنوك الإسلامية حيث نجد منها :

" البنك الإسلامي مؤسسة بنكية لتجميع الأموال وتوظيفها في نطاق الشريعة الإسلامية بما يخدم بناء مجتمع بأحكام التكافل الإجتماعي الإسلامي ، وتحقيق عدالة التوزيع ، ووضع المال في مساره الصحيح لتحقيق التنمية ".¹

كما عرفها جمال لعمارة في كتابة المصارف الإسلامية كما يلي " مؤسسة مالية إسلامية تقوم بأداء الخدمات المصرفية والمالية، كما تباشر أعمال التمويل والاستثمار في المجالات المختلفة على ضوء قواعد وأحكام الشريعة الإسلامية بهدف المساهمة في غرس القيم والمثل والأخلاق الإسلامية في مجال المعاملات والمساعدة في تحقيق التنمية الاقتصادية من تشغيل أموال بغرض المساهمة في تحقيق الحياة الطيبة الكريمة للأمة الإسلامية".²

وعليه فإن البنوك الإسلامية هي مؤسسات مالية نقدية، تسعى إلى تعبئة الموارد وتوظيفها في مشاريع تتوافق ومبادئ الشريعة الإسلامية، ملتزمة في ذلك بعدم التعامل بالربا (أخذاً وعطاءً) ومحقة للتنمية الاقتصادية والرفاهية للمجتمع المسلم.³

2 خصائص البنوك الإسلامية:

للمصرف الإسلامي خصائص تميزه عن باقي المصارف الأخرى ومن أهم هذه الخصائص:⁴

2-1 استبعاد الفوائد الربوية:

إن أول ما يميز الإسلامي عن غيره من المصارف الربوية استبعاد كافة المعاملات غير الشرعية من أعماله وخاصة نظام الفوائد الربوية الذي يمثل خيط الروح بالنسبة للمصارف الربوية، وبذلك ينسجم المصرف الإسلامي مع البيئة السليمة للمجتمع الإسلامي ولا يتناقض معها.

2-2 الاستثمار في المشاريع الحلال:

يعتمد المصرف الإسلامي في توظيف أمواله على الاستثمار المباشر أو استثمار المشاركة وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية، وبذلك يخضع نشاطه لضوابط النشاط الاقتصادي في الاقتصاد الإسلامي.

2-3 ربط التنمية الاقتصادية بالتنمية الاجتماعية:

إن للمال وظيفة اجتماعية في الإسلام، لذلك كان الاهتمام بالنواحي الاجتماعية أصلا من أصول هذا الدين وهذا ما يميز المصرف الإسلامي بالصفة الاجتماعية.

إن البنك الإسلامي باعتباره مؤسسة اقتصادية مالية مصرفية اجتماعية، يقوم بتعبئة مدخرات الأفراد واستثمارها في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي خدمة لمصالح المجتمع، ومن هنا يكون ارتباط التنمية الاقتصادية بالتنمية الاجتماعية لذلك يهتم البنك الإسلامي بالعائد الاجتماعي إلى جانب العائد الفردي، وهذا أحد المعايير الرئيسية التي تحتم الصلة الوثيقة بين العقيدة والقيم والتنظيم الاقتصادي في الإسلام.

*يمكن إضافة خاصية مهمة وهي:

2-4 إحياء نظام الزكاة:

حيث تقوم هذه المصارف وانطلاقا من رسالتها السامية في التوفيق بين الجانبين الروحي والمادي، لذلك هذه المصارف صندوقا خاصا لجمع الزكاة، تتولى هي إدارته كما أخذت على عاتقها أيضا مهمة إيصال هذه الأموال إلى مصارفها المحددة شرعا، وهو بذلك يؤدي واجبا إلهيا فرضه الله على هذه الأمة، إضافة إلى الجانب الاقتصادي التي تؤديه أموال هذه الفريضة.⁵

3. أهداف البنوك الإسلامية :

تلتزم البنوك الإسلامية بتحقيق مجموعة من الأهداف التي تتناسب مع خصائصها، ومن أهم هذه الأهداف نذكر

مايلي:⁶

3-1 توفير الجو المناسب لجذب رؤوس الأموال الإسلامية الجماعية بما يحقق لها الإستقلالية والتحرر من التبعية الخارجية التي تستنزف مواردها وتدمر إقتصادها، وبالتالي فهي تشجع الإعتماد الجماعي على الذات بين الدول الإسلامية وتقوية علاقة الترابط والتكامل بينها.

3-2 تولى هذه البنوك إهتماما بالغا بتنمية الوعي الادخاري لدى الأفراد وترشيد سلوكيات الانفاق عندهم، وذلك من أجل تعبئة الموارد الفائضة الناتجة عن عدم استخدام هذه الأموال وعدم الإنتفاع بها خاصة تلك التي لا تتجه إلى المصارف التقليدية بسبب تعامل هذه الأخيرة بالربا، أو نتيجة لأن تلك المصارف لا تهتم بتعبئة هذه الموارد والأموال وتجميعها باعتبارها مدخرات صغيرة.

3-3 إستحداث أدوات مصرفية جديدة وتحسين القائمة منها وذلك بهدف جذب المزيد من الموارد، وتوجيهها من أجل استخدامها بشكل يجعلها قادرة على تغطية وإشباع حاجات ورغبات عملائها من جهة، وتمكينها من الاستمرار والتكيف مع التغيرات التي تشهدها البيئة من جهة أخرى.

3-4 تهدف البنوك الإسلامية كأى مؤسسة اقتصادية إلى تحقيق ربح مناسب ومشروع، نتيجة لممارستها النشاط المصرفي مراعية في ذلك عدم المغالاة أو إلحاق ضرر بالأطراف ذلك صلة بعملها.

3-5 نشر الوعي المصرفي الإسلامي وتطوير ثقة المواطنين بالنظام الاقتصادي الإسلامي باعتباره النظام الأمثل للتنمية الاقتصادية، والتقدم الاجتماعي للدول والشعوب الإسلامية وسبيلها للانعقاد من جملة المشاكل والازمات المالية والاقتصادية والاجتماعية التي تعاني منها.

ثانيا: الأسواق المالية من منظور الاقتصاد الإسلامي:

أخذت الأسواق المالية الإسلامية في التطور عاما بعد عاما منذ ظهورها كفكرة من طرف الدكتور سامي حسن حمودة سنة 1978، إلى أن وصلت إلى ما عليها الآن :

1- تعريف سوق الأوراق المالية الإسلامي وخصائصه

1-1 تعريف سوق الأوراق المالية الإسلامي

هي الإطار أو المجال الذي يتم من خلاله نقل الفوائض النقدية من الوحدات المدخرة الراغبة في التوظيف اللاربوي لمدخراتها، على الوحدات المستثمرة الباحثة عن التمويل اللاربوي لمشاريعها، فهي سوق تقوم على الالتزام الشرعي في جميع هيئاتها ومؤسساتها وتعاملاتها وصفقاتها وأدواتها المتداولة فيها.⁷

1-2 خصائصها:

- ويمكن تحديد الخصائص المميزة للتصور الإسلامي للأسواق الأوراق المالية الإسلامية:
- إنها سوق تقل فيها المضاربة على أسعار الأوراق المالية بدرجة كبيرة جراء حضر الشريعة لكثير من المعاملات التي تعتبر محلا لعملية المضاربة.
 - إنها سوق تعني بالسوقين الأولية والثانوية بشكل متكافئ لما في الأول من متابعة لضوابط الإصدار ولما في الثاني من ضوابط التداول.
 - إنها سوق تشكل أدوات الملكية السمة البارزة له.
 - إنها سوق لا تتحكم بها الاحتكارات والرشاوى ولا المعلومات المضللة والهامشية في تحديد أسعار الأوراق فيها .
 - وغير كل هذا فإنها تعبر متنفس إسلامي لأصحاب الفائض من الأموال من أفراد ومؤسسات ولما تحقق لهم من معنى لثمين أموالهم.

2 أسس سوق الأوراق المالية الإسلامي وشروطه:

1-2 المكان: ليس من الضروري وجود مكان بل وكما قد عرفنا بأن السوق المالي هو مجال أو إطار حيث نجد أن المكان ليس بالشيء الضروري الذي يقوم عليه السوق المالي الإسلامي حيث أنه يمكن إجراء الصفقات عن طريق وسائل الاتصال الحديثة أو التعامل وفق المجالات الالكترونية (الشبكات) وهو ما جاء جوازه في قرار رقم 52(6/3) للدورة السادسة لمجمع الفقه الإسلامي المنبثق عن المنظمة الإسلامية.

2-2 الزمان: وكما أن عدم وجوب ثبات وحدة المكان فإنه كذلك بالنسبة لوحدة الزمان حيث انه تتم الصفقة عندي أنا في الجزائر على الساعة السابعة صباحا مع سعودي في بلده على الساعة التاسعة صباحا هذا من حيث التوقيت إما من حيث الوقت فإن ثبات الزمان واجب لإتمام الصفقة.

2-3 السلع والخدمات : وهي الأدوات المالية محل التعامل في هذا السوق حيث تمكن رجال الفقه والاقتصاد الإسلامي من صياغة أدوات مالية خالية من الآثام.

2-4 وسائل الدفع: والمقصود به المال وما دام العمل هنا هو البيع فان للبيع أحكام يجب مراعاتها ومنهيات يجب تجنبها

2-5 أدوات القياس : وتختلف هنا أدوات القياس عن الموازين والمكاييل ، فإننا لمعرفة القيمة الوزنية للأدوات المالية

والمقصود بها ما هو المبلغ المالي من النقود الذي يساوي هذه الأداة؟ فإننا سنتوجه إلى آلية السوق التي تحدد لنا سعرها انطلاقاً من قانون الطلب والعرض.

2-6 البائعون والمبتاعون: ونضيف لهم هنا الوسيط وهو حلقة الوصل بين البائعون والمبتاعون ويجب على هؤلاء

الالتزام بالقيم الإسلامية: الإيمان والأخلاق والسلوكية في كل الأمور كون هذه القيم تقي من الآثار السلبية لحدوث الأزمات المالية الناتجة عن ممارسة الاحتكارات، أو التدليس أو المقامرة وغيرها مما هو من المعاملات المحرمة التي تقتضي ضوابط السوق المالي الإسلامي الابتعاد عنها.

2-7 القائمون على السوق: في السوق ولكي يكون هناك رقابة من الناحية التنظيمية والشرعية لابد من إنشاء

هيئات تقوم بهذه المهمة فتعطي بذلك إسم هيئات الرقابة الشرعية في سوق الأوراق المالية الإسلامية ولها مهام رقابية من الناحية التنظيمية والشرعية، فتراقب الأدوات المالية المستعملة في السوق من حيث الضوابط الشرعية ومن حيث تسعيرها والصفقات القائمة في السوق، وتراقب التنظيم المبني عليه السوق من سماسة وبائعون ومبتاعون حيث تضع ميثاق لقيم المتعاملين في أسواق الأوراق المالية الإسلامية يتضمن الدوافع والزواجر (الثواب والعقاب) حتى يمكن ضمان عدم انحرافهم عن شرع الله.

ثالثاً: إسهامات البنوك الإسلامية في تفعيل الأسواق المالية

شهد القطاع المالي في السنوات الأخيرة عدداً من التحديات التي فرضتها العولمة والتدويل وتحرير التجارة في الخدمات المالية التي انعكست آثارها في الأنشطة الاقتصادية العالمية كافة في ظل الاتجاه المتزايد نحو التكتل والاندماج وتكوين كيانات عملاقة تمكن من تحقيق وفورات الحجم الكبير، مما يعزز القدرة التنافسية. وفي ظل هذه البيئة الاقتصادية المنطوية على المخاطر المرتفعة والمنافسة الشرسية، استطاعت مفاهيم وأدوات العمل التمويلي الإسلامي الوصول إلى بناء قاعدتها، وباتت الصناعة البنكية الإسلامية تحظى باهتمام الجهات البنكية الفاعلة على المستويين الإقليمي والدولي. إلا أن هناك إشكالية في عمل البنوك الإسلامية وهي ضعف التكامل بين القنوات البنكية وقنوات السوق المالي التي تستلزم تحديث القوانين و إنشاء أطر تشريعية وتنظيمية ملائمة تتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية وإنشاء صناديق الاستثمار المشترك وإدارة محافظ مالية إسلامية فضلاً عن إنشاء مؤسسات وساطة مالية وزيادة الإفصاح والشفافية.

ولكن من بين التحديات التي واجهتها البنوك الإسلامية قلة العلماء الشرعيين المؤهلين في الجانب الشرعي والمالي للحكم على منتجاتها والتدقيق في معاملاتها حيث لا يتجاوز عددهم 250 عالماً حول العالم، الناشطون منهم حوالي 20 فقط، وهذا ما أدى إلى ظاهرة تركيز الهيئات الشرعية في أسماء محددة حتى بلغت عضوية البعض من العلماء حوالي سبعين هيئة شرعية، ولا شك أن هذا التركيز يؤثر تأثيراً سلبياً في هذه الصناعة، حيث تمتد فترة إجازة بعض المنتجات إلى شهرين وأكثر، نظراً لازدحام جدول أعضاء الهيئة الشرعية وهو ما أدى إلى عزوف المؤسسات المالية عن التطوير والابتكار في

أدواتها، كما أن هذا التركيز يقلل من الجودة الشرعية حيث لا تدرس المسائل الشرعية المطروحة بشكل كاف، كما ان الكثير من المنتجات والمؤسسات تفتقد الرقابة الشرعية المناسبة.

ولكن بالرغم من هذه المشاكل والتحديات إلا أن البنوك الإسلامية كانت ولا زالت تدعم الأسواق المالية بمجموعة من المعاملات المالية الإسلامية المعاصرة والتي تتمثل أساساً في الحجم الكمي لما يمكن أن تستوعبه البنوك و المؤسسات المالية الإسلامية من أموال بواسطة مختلف أنشطتها الاستثمارية و التمويلية، حيث نجحت البنوك الإسلامية في ابتكار أدوات مصرفية تقوم على أسس شرعية تضيف كمية لا بأس بها وتنوعاً في محتوى و أشكال الأوعية الإيداعية و القنوات الاستثمارية التي تستخدمها و التي تعتبر خروجاً متميزاً عن النمط البنكي التقليدي السائد من أهمها :

- بطاقات الائتمان الإسلامية ؛
- الطروحات الخاصة / الشهادات الاستثمارية ؛
- صناديق الاستثمار (العقار - الأسهم - الإجارة ...)؛
- السوق الثانوي للتداول ؛
- صكوك الاستثمار (الإجارة - القرض الحسن - الانتفاع - السلم).

1. تحقيق مفهوم شمولية البنوك

فرضت البنوك الإسلامية واقعاً جديداً على السوق البنكية العالمية واقتحمت مصطلحات "المشاركة" و"الصكوك" و"التكافل" قواميس البنوك الغربية، واستطاعت البنوك الإسلامية أن تطرح مفهوماً جديداً في التعاملات البنكية، وليس أدل على ذلك من سعي العديد من البنوك العالمية لإنشاء أقسام إسلامية لتلبية الطلب المتزايد لعملائها المسلمين على الخدمات البنكية التي تتوافق وتعاليم الشريعة الإسلامية، إذ نجد من بين الشروط التي يجب أن تتوفر في الأسواق المالية الإسلامية:⁸

- أن يكون مصدر القوانين واللوائح المنظمة للسوق المالي الإسلامي مأخوذة من الشريعة الإسلامية.
- فرض الأحكام التأديبية اللازمة في حالة المخالفات.
- الاستفادة من تجارب بعض البلدان الإسلامية التي لها السبق في النشاط المالي الإسلامي، وذلك بعد التأكد من عدم معارضة قوانين واللوائح الشرعية الإسلامية.
- الالتزام بمبدأ حرية الدخول إلى السوق و حرية التعاملات فيها.
- منع تداول أية أوراق مالية إلا بعد التأكد من خلوها من الربا، وأنها لن تستخدم في تمويل مشروعات تنافي من أحكام الشريعة الإسلامية

- وجوب وجود قواعد ولوائح ناظمة للنشاط وكفيلة بتحقيق سلامة التعاملات والتداول المالي، وتفاذي وقوع الغش والغبن ما قد ينعكس سلباً على أسعار الأوراق المالية.

2. زيادة الطلب والعرض في الأسواق المالي

لقد نجحت البنوك الإسلامية في جمع مبالغ كبيرة، فلديها قاعدة ودائع تزيد عن 200 مليار دولار، في حين تنمو سنوياً بنسبة تقدر بـ 20% إلى 25%، ومحفظة استثمارات مالية تفوق 400 مليار دولار، وقاعدة رأسمالية يبلغ مقدارها حوالي 14 مليار دولار أمريكي، كما يتوقع أن تكون البنوك الإسلامية مسؤولة عن إدارة ما بين 40% إلى 50% من إجمالي مدخرات العالم الإسلامي خلال السنوات المقبلة، خاصة بعد اتجاه العديد من البنوك التقليدية العريقة لفتح فروع أو نوافذ إسلامية حتى لا تخسر بعض العملاء مع تزايد الطلب على خدمات البنوك الإسلامية.

كما أثبتت الدراسات أن المؤسسات المالية الإسلامية أكثر قدرة على تجميع الأرصدة النقدية القابلة للاستثمار، وأكثر قدرة على توزيع المتاح من الموارد النقدية على أفضل الاستخدامات لأغراض التنمية الاقتصادية والاجتماعية كما أنها تساهم بشكل مباشر في عدالة توزيع الدخل القومي وذلك على عكس المؤسسات البنكية الأخرى.⁹

3/ دعم التوجهات الحكومية نحو الخصوصية

إن من بين الأنشطة التي يمكن أن تساهم من خلالها البنوك الإسلامية والتي لها علاقة مباشرة بأسواق رأس المال هو مساندة عدد من الدول الإسلامية التي تريد التوجه نحو عمليات الخصوصية (تحويل مؤسسات القطاع العام إلى شركات ذات أسهم) من خلال دورها الاستشاري وإعدادها لدراسة الجدوى الخاصة بالمؤسسات المعنية، وتقييمها للموجودات وتحديد عدد الأسهم التي يمكن إصدارها إلى جانب الدور التمويلي الكبير الذي يمكن أن تقدمه البنوك الإسلامية بشرائها لأسهم الشركات المراد تخصيصها وإدخالها ضمن حافظتها الاستثمارية أو محافظ عملائها وبيعها بعد ذلك بالتدريج لجمهور المكتتبين أو لصناديق الاستثمار أو القيام بتداولها في البورصات بعد إدراجها في الأسواق المحلية أو العالمية باتباع النموذج الاقتصادي الإسلامي الذي يقوم على الأسس التالية:¹⁰

- الإنصاف والعدل في التعامل مع أموال الغير؛
- كسب الربح باستخدام وسائل عادلة؛
- كشف جميع المعلومات المتعلقة بالمعاملة؛
- احترام المشروع الحر والملكية الخاصة؛
- احترام حقوق الآخرين في المجتمع وخاصة الفقراء والمحرومين.

رابعاً: عرض التجربة الماليزية في البنوك والأسواق المالية الإسلامية

البنوك الإسلامية وموقعها من الأسواق المالية في الدول الإسلامية

كانت التجربة البنكية الإسلامية لماليزيا مع بداية التسعينيات من القرن العشرين حيث مارس أول بنك إسلامي نشاطه، وظل محتكراً لممارسة البنكية الإسلامية لمدة تصل إلى نحو عشر سنوات، إلى أن سمحت الحكومة الماليزية للبنوك التقليدية بتقديم خدمات مصرفية إسلامية.

وقد اتسمت تجربة ماليزيا في البنكية الإسلامية بالتدرج، ولاقت نجاحاً كبيراً، وحرصت هذه التجربة على المؤسسة وتوفير العديد من المنتجات البنكية الإسلامية التي تناسب احتياجات المجتمع. وقد تخلت الدولة عن ملكيتها للمصرف الإسلامي الماليزي من خلال البورصة حيث تمتلك الآن 13.5% فقط من مجموع أسهم البنك.

وثمة تطور لحق بقطاع التكافل "التأمين" الإسلامي الذي بدأ العمل في العام نفسه الذي سُمح فيه للمصرف الإسلامي بالعمل في السوق الماليزية، إلا أن الكتاب يرى أنه لا يزال أمام خدمة التأمين الإسلامي مجال واسع في السوق الماليزية حيث تسيطر على نسبة تقترب من 7% فحسب من حجم تلك السوق.

وعلى صعيد سوق الأوراق المالية في ماليزيا، كان الظهور الفعلي لها في 09 ماي 1960، حين شكلت سوقاً منظمة مشتركة مع سنغافورة، حيث يتم الربط بينهما بواسطة خطوط الهاتف، ولكن هذا الاندماج لم يدم ففي سنة 1964 انفصلت بورصة سنغافورة عن ماليزيا، وأنشأت هذه الأخيرة بورصة خاصة بها في سنة 1976 بكوالالمبور لتداول الأسهم. ثم تطورت السوق الماليزية حتى أصبحت تعتبر أكبر سوق إسلامية في العالم، بعد أن تم بناؤها بشكل صحيح وإعداد قوائم بالشركات التي تعمل وفق قواعد الشريعة الإسلامية، وقد أتاحت هذه السوق الفرصة أمام الاستثمارات الإسلامية وبخاصة الخليجية منها للدخول في استثمارات تراعي قواعد الشريعة الإسلامية في هذا المجال.

كما وفّرت ماليزيا خدمات الصكوك الإسلامية للمؤسسات والدولة، وأنشأت صناديق الاستثمار الإسلامية، ولقد خرجت تجربة كل من الصكوك الإسلامية وصناديق الاستثمار الإسلامية إلى العديد من البلدان العربية والإسلامية. وتطورت سوق الأوراق المالية تطوراً ملحوظاً خاصة بعد سنة 1993، بتأسيس هيئة الأوراق المالية وسوق المشتقات، كما اعتمدت السلطات الماليزية خططاً رئيسية لتطوير البورصة الماليزية منذ فيفري 2001م.

حيث تعتبر التجربة الماليزية في الأوراق المالية هي الوحيدة التي عبرت الحدود إلى أسواق مالية خارجية بنسبة تراوحت بين 12% إلى 15% ويكفي أن أصول البنوك الإسلامية في الاستثمارات المختلفة بلغت 602 بليون دولار وأن حجم الصكوك الإسلامية موزعة في 6 أقطار بلغت 25 بليون دولار وأن حجم الصناديق الاستثمارية الإسلامية المشتركة بلغت 3.3 بليون دولار أكثر من 110 صندوق، وتجربة سوق المال الماليزية من حيث الحجم تعتبر كبيرة للغاية وأن البنوك الإسلامية الماليزية تساهم فيها بنسبة عالية تصل إلى أكثر من 25% كما هو واضح فإن الأدوات المالية المستخدمة هي صكوك الصناديق الاستثمارية المتنوعة وهي نفس الصيغ الإسلامية التي نجدها في كل من الدول الإسلامية الأخرى (مراجعة، مشاركة، مضاربة... الخ).

حيث تمثل هدف الدولة الماليزية من خلال إنشائها للمصارف الإسلامية واهتمامها بالسوق المالي الإسلامي فيما يلي:¹¹

- تقديم الفرص الاستثمارية والأدوات المالية التي تتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية من أجل تعزيز ثقة المستثمرين بالسوق، بالإضافة إلى إتاحتها لإصدار أوراق مالية تتماشى وفق مبادئ الشريعة الإسلامية بالنسبة للجهات المصدرة وبالأخص تلك المتعلقة بالصكوك الإسلامية قابلة للتداول.
- الرقابة على المعاملات في السوق وذلك لتحقيق هدف جذب المستثمرين الأجانب من خلال الترويج للأدوات المالية الإسلامية، وذلك بمساعدة اللجنة الاستشارية، وبتضافر جهود هيئة الرقابة الرئيسية والمتمثلة في هيئة الأوراق المالية، من أجل تحقيق هدف جعل ماليزيا مركزا دوليا لسوق الأوراق المالية الإسلامي.
- أما فيما يخص المؤشرات فهناك نوعان من المؤشرات الإسلامية في سوق ماليزيا ولكن كان قرار مجمع الفقه الإسلامي المنبثق عن منظمة المؤتمر الإسلامي مخالف ومبطل لهذين المؤشرين لاعتبار إن تداول المؤشرات نوع من المقامرة البحتة، وهاذان المؤشران هما:

1. **المؤشر الإسلامي لرشيد حسين المحدودة داو جونز:** حيث أن رشيد حسين المحدودة هو أحد البنوك المشهورة في ماليزيا، وتم طرح هذا المؤشر في سنة 1996، وأصبح خاضعا لرقابة اللجنة الاستشارية الشرعية في 2005 ويقيس هذا المؤشر حركة الأسعار لجميع الأسهم المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية المدرجة في اللوحة الرئيسية لسوق الأوراق المالية، وتوجد في هذا المؤشر 25 شركة مدرجة فيه.
2. **المؤشر الشرعي كوالالمبور:** تم طرح هذا المؤشر في سنة 1999 لتلبية طلبات المستثمرين المحليين والأجانب الذين يريدون الاستثمار في الأسهم المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، وقد قررت بجواز تداول هذه المؤشرات لأن الأسهم المدرجة فيه ممثلة لشركات نشاطها جائز، وأيضا لاعتبار إن المؤشر يعبر عن كمية معلومة وسعر محدد، وبذلك ينفي عنصر الغرر والمقامرة، وترى اللجنة الشرعية بان تداول هذه المؤشرات فيه مصلحة عامة لماليزيا، وكذلك نفس الشيء بالنسبة لتداول عقود المستقبلات للمؤشرات.

خاتمة:

ومن خلال كل الأهداف المسطرة أصبح بالفعل السوق المالي الإسلامي الماليزي يسيطر في تمويل القطاع العام والخاص من خلال جميع الأدوات المالية، خاصة الأسهم المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، ويعزز هذا الطرح مساهمة سوق المال الإسلامي في أكثر من 50٪ من رسملة السوق ككل، وهذا يدل على دعم هذا السوق للتنمية الاقتصادية الماليزية والنتائج المحلي الإجمالي، وذلك من خلال تعبئة المدخرات وتوجيهها في استثمارات نافعة ومتوافقة مع الشريعة الإسلامية، أي أن هناك أهمية اقتصادية كبيرة لسوق المال الإسلامي في ماليزيا، كل هذا أدى إلى تدعيم النظام المالي الإسلامي في ماليزيا، وجعلها سوقا ماليا إسلاميا دوليا يجذب رؤوس الأموال الأجنبية خاصة في الدول الإسلامية.

الهوامش:

- ¹ شهاب أحمد سعيد العززي ، إدارة البنوك الإسلامية ، دار النفائس، عمان ،2012، ص11.
- ² قادري محمد طاهر، جعيد البشير، كاكي عبد الكريم، المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول، مكتبة حسن العصرية ، لبنان، 2014، ص 27/26.
- ³ عيشوش عبدو، تسويق الخدمات المصرفية في البنوك الإسلامية ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص تسويق، جامعة الحاج لخضر (باتنة) 2009/2008
- ⁴ قادري محمد طاهر، جعيد البشير، كاكي عبد الكريم ، مرجع سبق ذكره، ص ص30/29.
- ⁵ عبد الرزاق رحيم حدي الهيبي، المصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق، دار أسامة للنشر، عمان، ط1، 1998، ص195.
- ⁶ عيشوش عبدو، مرجع سبق ذكره، ص14.
- ⁷ شافية كتاف ، دور الأدوات المالية الإسلامية في تنشيط وتطوير السوق المالية الإسلامية، أطروحة دكتوراه، جامعة سطيف، 2014/2013، ص9.
- ⁸ عبد الرحمان يسري أحمد، قضايا إسلامية معاصرة في النقود والبنوك والتمويل، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004، ص 435.
- ⁹ عبد الرحمن يسري أحمد، قضايا إسلامية معاصرة في النقود و البنوك و التمويل، الدار الجامعية ، الإسكندرية، 2001، ص ص266/262
- ¹⁰ البنوك الإسلامية ودورها في تنمية اقتصاديات المغرب العربي، وقائع الندوة رقم 34 للمعهد الإسلامي للبحوث و التدريب التابع للبنك الإسلامي للتنمية، 18-22 يونيو 1990، الطبعة الثانية 2001، ص ص23-92.
- ¹¹ نوال سمرد، رفيق بشوندة، دور السوق المالي الإسلامي في معالجة السيولة النقدية-الصكوك الإسلامية نموذجاً- ، المؤتمر الدولي الثاني للمالية والبنكية الإسلامية، الجامعة الأردنية، كلية الشريعة، 28-30/07/2015م، ص16.